

اتحاد المجلس بوجاهة من وان لا يخالف الايجاب للمقول كصفت النكاح للمهر
ان يحجب للمطالبة زيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما يجب
ولا المسكوت عنه بمجمل ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقول فيها ليس بواجب
فيه للمهر واليزول اذا لم يخرج لغيره بل يفتى وانما يصح للمطالبة في نكاح ونكاح
لانها صريح وما غيرها كما يتدبر في لفظ وضع للمطالبة كما في قوله فلا يصح
بالسكوت في الحال حتى الوصية على المتبرع بالحال كصحة وتلك وصية في حق
وسلم واستجارة في ذمهم وصلح ورضع وكلها ما عدا ما قبله من شرط يتاخر في ذمهم
وورد في تزويجها ما لا يدين للمكاتب كمن تزوت به الشبهة فلا يجوز لها الاصل
من المسمى وهو المثل وانما ثبت بكل لفظ لا يستغنى به النكاح للمطالبة والفاظ
مصحة في تزويجهم لصدورها من قصد صحيح بل من تزويج وتصرف في ذلك
حقيقة وانما يجوز لعدم العلة بل لظن انما فلا اعتبار به اصلا فلو تزوجتم لواتق
توم على النكاح في ذلك العلة وتصرف عن قصد كان ذلك وصفا جديا
صحيحا واما العلة فيجب بها فضا كما في اول الاشياء وله تعاطف احتوا بالزوج
وسرط ساج على ان العاقرين لفظا لا يتحقق رضاها وسرط حضور
شاهدين حزين او حر حزينين كالتين ساعين معا في لهما على الاصح فاجبت
انه نكاح على المذهب بترمس من نكاح مسلمين ولو اسبقوا او جردوا
فمنه او اجمعت او اثنى او زوجت او ابن اهدى وان لم يثبت النكاح بها
بلا يبين ان اثنى المذهب كاي نكاح مسلم ذميمة عن ذمها ولو خالفين
لو يبين ان لم يثبت بها مع النكاح الاصل من ان كل من يمكن قبول النكاح
يولد بغيره انفسه انفسه بغيره امر الاب رجلا ان يزوج صغرة في تزويجها
عند رجل من امرائين والمحال ان الاب حاضر لا ينجعل عاقدا حكما ولا لا
ولو زوج ابنته اليه العاقلة كحيز شاهر واحد جاز ان كانت ابنته
حاضرة لهما تجعل عاقدة والا الاصل ان العرقين جعل مباشر في انما
يتم بتماده الماوراة المبرمك بتماده لباو يثبت على عمل نفسه ولو
زوج المولى بعد البائع بغيره وواحد لم يثبت في الظاهر ولو اذن له فعمد
بجدة المولى ورجل في العرق لا ينجي ولو اذن رجل اخر زوجتي بنتك
فقال اخر زوجت او اذنت لم يجيب اليه لم يبين نكاحا ما لم يبين الموجب
بجدة قلت ان لا يثبت في استحقاق وليس بتمه بخلاف زوجتي لا تزول
عاطف وكلها بالنكاح في اسمها ليعرضها له في الجملة وكلها لفظ
في اسم بنته الا اذا كانت حاضرة وانما انما يثبت له بنتان اراد تزويجها
فقط سماها باسم الصغرى مع المصغرى في حاضرة ولو اذنت مربي النكاح

مطل
لا يشترط العلم
بمعنى الايجاب
والقول في سائل

مطل
ثبتت اشياء على
الاشياء في النكاح

بها لو توفى ابو السوء

حش
وتدبر ولا يثبت
بغيره الكتاب

وقا

انما الخطبة في زوجها الوب والولي تحريمهم فيحصل التملك فخطبا لهما
وايا في شهود ابدى في نكاح فزوج قال زوجتي بنتك علي امرها
بيدك لم يكن له الاصل في تزويجها من النكاح او حكم بان يزوج فلا بد من كل
فرد الوكيل في المهر بقوله يعلم حتى دخل في الخمار بين اجازته وفتحه
ولها الاصل من المسمى ومن المثل لان الموقوف كالفاسدة تزوج بشهادة الله وحده
لم يزوج بل يفتى بغيره في سبب التزويج في اقامة
مصاهرة رضاع جمع مكره شرك ادخال امره في ذمها في سبعة ذمها لهما هذا الترتيب
وبقي النكاح ناديا وتعلق حتى النكاح اودعه ذمها في الرجوع حرم على
المتزوج في كراكان او اثنى نكاح اصله وزوجها او تزول وبنت اخبر ولقد
وبنتها ولو من نكاحا وحده وحده في سبب السوء المذكورة في ابدى حرم على
امها كره وبطل في نكاح وجد تزوجها لهما المشقة في ذمها واما بنته وخالته
خالته لا يزوجها لكونها بنته وخاله لكونها بنته لخالها وحده كراكان
ذمهم بالمصاهرة بنت زوجته المطلقة وام زوجته وحدها مطلقا كزوج
العقد الصحيح وان لم يزوجها الزوجت لكونها بنته في المصاهرة والنكاح
الربا في تزويجها من نكاحات المخلقات والربيب في نكاحات المصاهرة
كلاهما يدخل تحت حبيبة واقدم المهر وزوجته اصله وزوجها مطلقا ولو يبعد اثنى
بها او اولا بنته زوجتها لكونها بنته لخالها وحده المهر مطلقا ولو يبعد اثنى
رضاعا لهما استثنى في باب فزوجته بنته مطلقا ولو يبعد اثنى امراته
طالعتين ولها منه من فاعندت في نكاحها فلو تزوجت عليه فتمكنت
اخر حتى يخل بها فانها يفتى بغيره ذلك ولو تزوجت ام ثلاث المصاهرة
الامر انما يزوجها حليتها ابنه رضاعا في امره يفتى لا يخل لهما ان علم احد
وطبها تزويج بكون في جهدها يفتى وقالت اركان فضي ان صدقها بان نكاحها
والا استثنى وحرم ايضا بالصهرية اصله من بنته اراة بالزنا المولى المهر واصل
مستترة لغيره ولو اذنت على اربس على لا يزوج الحرام واصابع مستترة وانما
الى ذكره والمطلوب والى تزويجها المهر والداخل ولو نظره من نكاح امرائها
منه وفيه من مطلقا والبره المشهورة عند المس والنظر لبعدهما وجرها فيما
تزوجت لكونها ابنة في نكاحها وبنته في نكاحها وبنته في نكاحها وبنته في نكاحها
المجهر لا يزوج في النظر للمخرج تحريك الله به يعني هذا اذا لم يزوج في
امرته ان تزوج حليتها امرته لا تزوج النظر من المهر اذا لم يزوج في
او يزوج المهر لهما بالانكاح لا يزوجها الا اذا تزوجت مستترة في
ماضي اذ يفتى لغيره المصغرى لم يثبت فلا يثبت للمصغرى اصلا

مطل
الموقوف كالفاسدة

حش
له من المصغرى ان الرسول اعلم
العيب وقول المصغرى ان
تزوج على زوجة المصغرى
عبدت من ذمها في نكاحها

حش
وان زواجها فاسكاحت
واوت بنتا

حش
فانما سلاجهم الايسر
مطل
وطع اليرقات بجرم البنت

حش
وذكره الصواب
في الامة لئلا يكرهوا
حليله المشتمل الى ان يرضعها